بهرا الضياء
العدد ٢٨٦ الخميس ٢٧ كانون الثاني ٢٠٠٥م ٦٧٥٤ آ

مرشحو مجلس محافظة بغداد: هدفنا أن نخدم مدينتنا وشعبنا بعد طول معاناة

أجرت اللقاء: ريتا تيدي تاجر

ضمن الانتخابات التي تجرى في العراق في الثلاثين من كانون الثاني الجاري، سيتم في نفس اليوم إجراء انتخابات مجالس المحافظات وبضمنها محافظة بغداد

وللتعرف اكثر على هذه العملية التقت بهرا بعض المرشحين للانتخابات لمجلس محافظة بغداد ضمن القائمة الوطنية الفدرالية الموحدة بالرقم ١٤٧ والتي تتألف من عدة أحزاب وتنظيمات منها الحركة

العميد إيشا خوشابا

الديمقراطية الآشورية وحركة الوفاق الوطني العراقي والحزب الديمقراطي الكردستاني والاتحاد الوطني الكردستاني والحزب الاشتراكي الديمقراطي الكردستاني

التقينا العميد إيشا خوشابا القصراني ماجستير بحوث عمليات، وسألناه

ما هي طبيعة عمل مجلس المحافظات، وما هي الجهة المشرفة عليه، وهل سيكون ارتباطه بالحكومة ام بالجمعية الوطنية المقبلة؟

عمله هو الإشراف على كافة مؤسسات المحافظة ومراقبة تنفيذ اعمال المؤسسات، فالمجلس مثلاً يشرف على اعمال وزارة البلديات او اي وزارة لها علاقة بتصميم خدمات بغداد سواء بالنسبة للكهرباء والماء والمجاري وكل ما يتعلق بخدمات مدينة بغداد، وارتباطه سيكون بالحكومة

ما هي السلطات الممنوحة للمجلس، وهل يعتبر مجلساً مشرفاً على شؤون المحافظات الأخرى في البلاد؟

بالنسبة للمجلس فإن له صلاحيات واسعة ولكن كل ضمن نطاق محافظته، ونحن ضمن نطاق محافظة بغداد ستكون لدينا كافة الصلاحيات سواء بالإشراف والمراقبة على الأعمال التي تجرى ضمن نطاق محافظة بغداد

ماذا عن المحافظات الشمالية، مثل كركوك ومحافظات كردستان هل ستكون ضمن صلاحيات المجلس؟

سيكون لكل محافظة مجلس خاص بها، إلى جانب مجالس البلديات، فضمن محافظة بغداد أعتقد سيكون هناك اكثر من ستة مجالس فرعية ستكون تابعة لمجلس محافظة بغداد

كلمة اخيرة؟

اطلب من شعبنا ان يتوجه الى صناديق الانتخاب لاختيار من يمثلنا، لأننا متى ما استطعنا ان نختار من يمثل الشعب

شرارا يوسف

الكلدوآشوري سوف نستطيع ان نحصل على حقوق هذا الشعب المظلوم

السيدة شرارا يوسف، خريجة اعدادية وحالياً طالبة في كلية اللغات قسم اللغة السريانية، هي أيضا أحد المرشحين لانتخابات مجلس محافظة بغداد، وقد التقيناها وسألناها

ممن يتكون المجلس عموماً، كم هو عدد اعضائه، وكم هي نسبة النساء الممثلة فيه؟، وما هي الشروط المطلوبة لاختيار اعضائه ؟

المجلس يتكون من ٥١ عضوا بالنسبة لمحافظة بغداد، و٤١ عضوا لباقي المحافظات نظراً لعدد نفوس بغداد، وبالنسبة لتمثيل المرأة فيه سيكون اكثر من ٢٥ لأن قوائم الترشيح قدمت بحيث يكون بعد كل مرشحين اثنين من الرجال مرشحة من النساء، اما الشروط المطلوبة فهي ان يكون المرشح عراقي الجنسية وحاصل على شهادة الاعدادية على اقل تقدير، وان لا يكون عضوا سابقا في حزب البعث المنحل وذو سيرة وسلوك حسن وان لا يقل عمره عن ثلاثين سنة

ما هي السلطات الممنوحة للمجلس وهل يعتبر مجلساً مشرفاً على شؤون عمل المحافظات الأخرى في البلاد؟

يعتبر هذا المجلس بمثابة دولة مصغرة تمثل المحافظة التي يمثلها، ويختص كل عضو أو كل لجنة بعمل معين ويكون الكل مجموعة متكاملة تؤدي عمل الدولة المصغرة، ويكون المجلس مشرفا على شؤون المحافظة نفسها وتكون له صلاحيات بحيث يعمل لصالح تلك المحافظة التي يمثلها بصورة مستقلة ويكون بتماس مباشر مع باقي المنظمات لخدمة هذه المحافظة بصورة مباشرة، ويكون اتصاله مع الحكومة باعتباره مجلسا ذا صلاحيات تنفيذية وليس تشريعية

ماذا عن المحافظات الشمالية؟

بالتأكيد ستكون لمجالس محافظات كردستان نفس الصلاحيات وسيكون انتخابها من قبل العراقيين هناك

كلمة اخيرة

نحاول ان نقوم بعمل يخدم العراقيين واتمنى ان نخدم محافظتنا بالدرجة الأولى وباقي محافظات القطر

لقاؤنا الآخر كانت مع السيدة يازي يوسف هرمز، معلمة، وحالياً طالبة في قسم اللغة الانكليزية، وسألناها عن دور ومشاركة المرأة في مجلس المحافظات فقالت

المرأة لها دور فعال في المجتمع، لذلك نتمنى ان تكون نسبة المشاركة للمرأة ٥٠ على الاقل، لأنها تمثل عدة شرائح في المجتمع واتمنى لها التقدم لخدمة هذا البلد العظيم كما اتمنى من خلال مجلس المحافظة ان نحقق ما يسمو اليه الشعب العراقي بعد

يازي يوسف

هذه المعاناة الطويلة

كلمة اخيرة

اتمنى للعراق المجد والرفعة وان تأخذ المرأة حقها في الانتخابات وان يكون لمجلس المحافظة الدور الفعال في العراق الحبيب، واتمنى لكل الشعب العراقي الخير والسعادة

القائمة الوطنية الفدرالية الموحدة
لیستی نیشتمانی فیدرالي یه‌کگرتوودا

من أجل بغداد
له‌ بیناوی به‌غدادا

تفاصيل عملية الانتخابات المقبلة

سينتخب العراقيون في ٣٠ كانون الثاني يناير ٢٠٠٥، ٢٧٥ عضواً في المجلس الوطني الانتقالي، مع السعي لتحقيق هدف كون ٢٥ بالمئة من اعضائه على الأقل من النساء، وسيقوم المجلس الوطني الانتقالي بما يلي

سيكون بمثابة مجلس تشريعي للعراق خلال الفترة الانتقالية

سيختار مجلساً رئاسياً يتألف من رئيس ونائبي رئيس، وسيعين المجلس الرئاسي رئيس الحكومة ويوافق على تعيين رئيس الوزراء ومن يختارهم كوزراء في حكومته

سيوضع الدستور العراقي الجديد، الذي سيعرض على الشعب العراقي للحصول على موافقته عليه من خلال استفتاء عام في شهر تشرين الأول اكتوبر ٢٠٠٥ وفي حال الموافقة على الدستور، يتوقع ان ينتخب العراق حكومة دستورية تماماً في شهر كانون الأول ديسمبر ٢٠٠٥

وقد تم الإنتهاء من وضع لائحة مؤقتة تضم أسماء حوالي ١٤ مليون ناخب، بناء على قاعدة المعلومات الحكومية الخاصة بتوزيع حصص الأغذية، وتتألف عملية تسجيل الناخبين من التثبت من صحة الأسماء وربما الإضافة إليها، او تصحيح المعلومات الواردة في لائحة الناخبين المسجلين وكان قد حدد موعد أقصاه حتى الخامس عشر من ديسمبر كانون الأول الماضي لإنهاء هذه العملية

تمت إقامة أكثر من ٥٠٠ مركز لتسجيل الناخبين للمساعدة على التأكد من صحة تسجيلهم وسوف يقترعون في اليوم المحدد للانتخابات في آلاف مراكز الاقتراع في مختلف أنحاء العراق

قدم أكثر من ١٠٠ كيان سياسي لوائح باسماء المرشحين وقد سجلت تسعة ائتلافات من الأحزاب السياسية و٧٤ حزباً سياسياً وعدة مرشحين مستقلين يمثلون شريحة عريضة من الشعب العراقي لخوض الانتخابات في ٣٠ كانون الثاني يناير الحالي، مما يثبت وجود حماس شديد للعملية السياسة

وعلاوة على انتخاب المجلس الوطني الانتقالي، ينص قانون الادارة المؤقت على انتخاب مجالس بلدية ومجلس وطني لإقليم كردستان العراق، وستجري هذه الانتخابات أيضاً في ٣٠ كانون الثاني يناير

تم تشكيل المفوضية المستقلة للانتخابات العراقية للإشراف على الانتخابات وضمان كونها عملية نزيهة وشفافة

تقوم شعبة مساعدة الانتخابات في الأمم المتحدة بإسداء المشورة للمفوضية المستقلة للانتخابات العراقية وتقوم منظمات غير حكومية أخرى بتقديم دعم ومساعدة فنيتين لمفوضية الانتخابات وللحكومة العراقية الانتقالية

تقوم المفوضية المستقلة للانتخابات العراقية ومنظمات غير حكومية مختلفة حالياً بحملة توعية وتثقيف للناخبين

تضم المفوضية المستقلة للانتخابات العراقية ١٥٠ موظفاً في مركزها القومي، و١٢٦ موظفاً في مكاتبها في المحافظات و١٢٠ مدرباً واكثر من ٦٠٠٠ موظف في الانتخابات في مراكز تسجيل الناخبين في مختلف انحاء العراق

سيتم بعد الانتخابات في ٣٠ كانون الثاني يناير ما يلي

فرز الأصوات وعدها وإعلان أسماء الفائزين

يتوقع أن ينعقد المجلس الوطني الانتقالي ويبدأ العمل في اواسط شهر شباط فبراير

سيعين المجلس الوطني مجلساً رئاسياً يتألف من رئيس ونائبين للرئيس

سيقوم المجلس الرئاسي بتعيين رئيس وزراء وبتعيين وزراء بناء على توصيته في حكومة تتولى شؤون الوزارات الحكومية العراقية المختلفة

يجب أن يحظى رئيس الوزراء وحكومته بثقة أغلبية بسيطة من أعضاء المجلس الوطني الانتقالي قبل أن يبدأوا القيام بمهماتهم كحكومة

سيقوم المجلس الوطني الإنتقالي بصياغة دستور عراقي جديد

تُعرض مسودة الدستور على الشعب العراقي للموافقة عليها في استفتاء عام في شهر تشرين الأول اكتوبر ٢٠٠٥ بحلول نهاية عام ٢٠٠٥ يُتوقع أن ينتخب الشعب العراقي حكومة وطنية جديدة وفقاً لدستور جديد دائم

مركز بحثي يصدر دراسة عن الانتخابات في العراق: الانتخابات مقدمة لإرساء مجتمع السلم والتسامح وتداول السلطة

بهرا ـ متابعات

صدر عن مركز الإمام الشيرازي للدراسات والبحوث في العراق دراسة جاءت بعنوان الانتخابات في العراق الفرص والتحديات وهو من إعداد سلسلة الدراسات التي نشرها المركز تباعاً للتعريف بالانتخابات كخطوة أساسية للتداول السلمي للسلطة في العراق، من أجل تأسيس مجتمع الحرية والتسامح واللاعنف

فقد جاء في مقدمة المركز أن الانتخابات في غايتها تمكيناً لإرادة الأمة وقدرتها على الظهور والتأثير في إتخاذ القرارات الحاسمة فمهما كان نظام الحكم جيداً في شكله وممارساته، لا يمكن إعتباره شرعياً، إلا إذا كانت السلطة منبثقة من إرادة الأمة الحرة والمختارة ثم أشارت مقدمة الدراسة الى أهمية الانتخابات في تحديد مستقبل العراق والعراقيين، باعتبارها حداً فاصلاً بين مرحلتين سياسيتين مهمتين في تأريخ العراق الحديث مرحلة سيطرة الطغاة والفراعنة على مقاليد السلطة والحكم في العراق ومرحلة جديدة قوامها، حكم الشعب للشعب، وفق نظام الأكثرية، وحقوق الأقلية ومن حيث أن الانتخابات خطوة نحو حياة سياسية واجتماعية واقتصادية يشترك فيها كل العراقيين دون تفرقة بين مواطن ومواطن آخر ومن حيث إن الانتخابات مقدمة لإنهاء الإحتلال الأجنبي، وبداية لتحصيل الاستقلال والسيادة الوطنية، ورابعاً أن الانتخابات أفضل الطرق لاختيار حكومة شرعية، تحظى بتأييد الأغلبية الساحقة من الشعب، وتمنع قيام أنظمة دكتاتورية تضطهد الأمة من جديد

تطرقت الدراسة الى تأريخ العراق السياسي، وجور الأنظمة والحكومات التي حكمت العراق الحديث سواء الملكية أو الجمهوريات، والمشاكل التي يعاني منها العراق دون غيره من البلدان، وهي تتلخص بحسب الدراسة في قلة الوعي السياسي وسيطرة الأقلية

وأكدت الدراسة على ضرورة السلطة لأي مجتمع إنساني إذ لا يستقيم النظام الجماعي ولا يستقر بدونها، حتى قيل بأن مجتمعنا كله من القادة يمكن تصوره أكثر من تصور مجتمع ليس فيه من يحكم، فالمجتمع لا يمكن أن يتصور من غير نظام

ولكن السلطة كما أشارت الدراسة لا بد أن تكون شرعية لأن السلطة قبل كل شيء، تعتمد في وجودها، وفي شرعية تصرفاتها، على رضا الجماهير بها وقبولهم لها ورضا الجماهير إنما يتحقق بالانتخابات كما حددت الدراسات طرق إجراء الانتخابات، مثل إعداد سجل الناخبين، وتقسيم الدولة الى دوائر انتخابية، وإجراء الانتخاب المباشر والانتخاب غير المباشر والانتخاب الفردي والانتخاب بالقائمة

ثم تناولت الدراسة وسائل توجيه الانتخابات والتأثير فيها، مثل تمزيق الدوائر الانتخابية وممارسة وسائل الضغط أو الإكراه، وأشارت الى انتخابات كانون الثاني ٢٠٠٥، وضرورة الاشتراك فيه، حيث ورد في الحديث الشريف من مات ولم يعرف إمام زمانه مات ميته جاهليه بل قد روي عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من مات وليس في عنقه بيعة مات ميته جاهلية

وتطرقت الدراسة الى موقف المرجعية الدينية من الانتخابات، حيث أوجبت المرجعية على جميع العراقيين المشاركة في تسجيل أسمائهم للانتخابات، ومن ثم المشاركة العامة فيها، كما أجمعت القوى التنظيمية والأحزاب السياسية على ضرورة إجراء الانتخابات في موعدها المقرر من دون تأخير

وتناولت الدراسة طبيعة المتغيرات الداعمة والمتغيرات الكابحة حيث أن هناك مجموعة عوامل ومتغيرات ايجابية تدعم العملية الانتخابية وتدفعها نحو الأمام، كما أن هناك مجموعة عوامل ومتغيرات سلبية كابحة ترفض الانتخابات، وتريد إرجاءها الى أجل غير مسمى

وقد اختتم مركز الإمام الشيرازي الدراسة بعدد من التوصيات والمقترحات، جاء في قسم التوصيات ضرورة تعريف الناخب بطرق الانتخابات ومراكزه وعدد القوائم المرشحة، وعقد الندوات والمؤتمرات الاسبوعية والحذر الشديد من التلاعب بالانتخابات، وأهمية وجود لجان مستقلة مضافاً الى لجان المفوضية العليا مهمتها مراقبة العملية الانتخابية عن قرب، وضرورة وجود مراقبين في هذه الانتخابات ممثلين عن الأحزاب والفئات المشاركة مع وجود حالة الشفافية في المراقبة

كما جاءت في المقترحات، جعل اليوم الأول للانتخابات يوماً وطنياً نسميه باليوم الوطني للتعبير عن الرأي، أن تقدم اللجان الانتخابية باقات الورود للناخبين، كتعبير عن الإعتزاز بالحضور والمشاركة وأن تقوم اللجان الانتخابية بتوفير وسائط النقل العادية مجاناً، لنقل الناخبين من والى مراكز الاقتراع وأن تتوفر عند الناخبين قوائم المرشحين قبل أيام من يوم الانتخاب، ليتسنى لهم التحقيق عن القائمة التي سوف يصوتون عليها

الموقف من الانتخابات العراقية

محمد محفوظ

كلما اقترب الموعد المحدد للانتخابات في العراق، إزدادت العمليات الإرهابية التي تشيع الدمار والقتل في بلاد الرافدين، وذلك من اجل تخريب الإنتخابات ودفع الحكومة العراقية المؤقتة لتأجيلها

من المهم هنا أن نتساءل هل عمليات القتل والتدمير والتخريب، تساهم في طرد المحتل الأجنبي من العراق، وهل أجندتها الأساسية هي هذه، أم إنها تمتلك أجندة اخرى، ليس من اولوياتها طرد المحتل وإنما عدم بناء نظام سياسي ديمقراطي تعددي في العراق

ويبدو ومن خلال الكثير من المعطيات والآثار المترتبة على الكثير من عمليات القتل والتدمير، إن الجهات التي تقف وراء هذه الأعمال الإرهابية، تريد إبقاء الوضع السياسي في العراق على حاله، اي حكم مستبد وفي إطار سلطة اجتماعية ضيقة وتعمل كل هذه الأعمال من اجل إقناع الولايات المتحدة الأميركية إن تغيير موازين القوى هو من الخطوط الحمراء، والتي سنعمل بكل الوسائل من اجل إبقائها على حالها

والإنتخابات التي هي الخطوة الاولى في مشروع بناء حالة سياسية جديدة في العراق، هي مرفوضة، لأنها تدشن مرحلة جديدة وتشرّع لوضع تعددي سياسي في العراق

لذلك فإن هذه الجهات المشبوهة، تعمل على إشاعة الفوضى والقتل وتخريب الأوضاع في العراق، حتى لا يتمكن الشعب العراقي المظلوم من ممارسة حقه الطبيعي في الإختيار والانتخاب

فعمليات الإغتيال والقتل وتخريب المنشآت وإشاعة الفوضى، ليست هدفها طرد المحتل الاجنبي من العراق، لأن هذه الأعمال تساهم في إبقاءه ووجوده وإنما هي اعمال تستهدف بالدرجة الأولى تخريب العملية السياسية في العراق، والحؤول دون بناء نظام سياسي تعددي يوفر لكل الأطياف والمكونات العراقية إمكانية المشاركة في صياغة النظام السياسي الجديد

صحيح إننا نقول ان الانتخابات القادمة في العراق، وفي ظل هذه الأحوال والظروف، لن تكون مثالية، وسيشوبها الكثير من عناصر الضعف والخلل، ولكنها هي الخيار الضروري والسليم في آن لأن التأجيل لا ينهي العنف والإرهاب، ولا يمتلك اي طرف في العراق القدرة على إيقاف العنف والإرهاب لو تأجلت الانتخابات سنة او نصف سنة فالتأجيل إذن لا ينهي المشكلة،

ولا توجد ضمانات اكيدة على هذا الصعيد بل هناك معطيات قائمة على ان التأجيل سيفاقم من العنف والإرهاب

فخيار التأجيل لو تأملنا فيه ملياً، لا ينهي المشكلة، بل قد يزيدها ويوفر لها اسباباً جديدة للإشتعال والإتساع الموجودة في العراق حيث إن كل التيارات السياسية في العراق، تتعامل مع الوضع الحالي بوصفه مؤقتاً، وإن الإرادة تتجه الى صياغة دستور واجراء انتخابات شعبية في العراق كله من هنا نصل ومن خلال الرؤية الواقعية للأحداث وإتجاهاتها وإيقاء الأوضاع في العراق على حالها، بدون دستور وانتخابات وجمعية وطنية، لاينسجم ورؤية كل الأطراف والجهات السياسية في العراق، على إن إيقاء الأوضاع على حالها، لا ينسجم ورؤية كل اطياف المشهد العراقي كما أن تأجيل الانتخابات لا ينهي مظاهر العنف، بل في تقديرنا إن التأجيل سيقراً من قبل الجهات المتطرفة والإرهابية، على انه انتصار لها ولرؤيتها، مما يعزز خيارها في ممارسة العنف والقتل لفرض أجندتها على كل العراق

والجهات السياسية اليوم، التي تطالب بالتأجيل، لا تمتلك الإمكانية والقدرة على ضمان الأمن في العراق

فيبقى في تقديرنا خيار إجراء الانتخابات العراقية في موعدها المحدد، هو الخيار السليم والممكن في آن فلا وقف للعنف الا ببناء حياة سياسية جديدة في العراق ولا ريب ان الانتخابات هي الخطوة الاولى في هذا المشروع الهام والحيوي ووجود الاحتلال الأجنبي في العراق، لا يبرر تأجيل الانتخابات، لأن كل الأطياف السياسية في العراق التي تطالب بالتأجيل لا ترى ان الموعد الذي تتمناه هو في يوم خروج المحتل الأجنبي من العراق فالإنتخابات العراقية ضرورة من اجل بناء العراق السياسي على أسس جديدة وهذا البناء يساهم في المحصلة النهائية في التعجيل بخروج الإحتلال الأجنبي من العراق

وهناك مفارقة عجائبية يعيشها المشهد السياسي العربي هذه الأيام، وهي إن هذا المشهد لا يشجع على الإنتخابات في العراق بدعوى وجود الإحتلال، ويعمل بشكل وبآخر على تأجيلها، وفي الوقت نفسه يبارك وبشدة الانتخابات في الأراضي الفلسطينية المحتلة فإذا كانت الانتخابات بكل مستوياتها لا يمكن ان تكون في ظل الإحتلال الأجنبي فهذا الكلام ينطبق على العراق وفلسطين معاً إما ان نبارك للإنتخابات في فلسطين ونعتبرها خطوة في طريق إنهاء الإحتلال في فلسطين ونرفضها في العراق بدعوى وجود الإحتلال، فهذا ما نحتاج الى تفسيره وتبريره

فالظروف السياسية متشابهة، ومفاعيل الإحتلال وتأثيراته على هذا الصعيد واحدة لذلك فإننا نقول إن إجراء الانتخابات العراقية في موعدها المحدد، هو الخيار المتاح، وأية قوة سياسية تتأخر عن هذا الإستحقاق ستخسر سياسياً واجتماعياً